تقرير عن أعمال المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر

صاحب السمو الشيخ الدكتور

سلـطان بن محـمد القـاسمي

عضوالمجلس اللأعلى للإتحاد

حاكم إمارة الشارقة

سمو الشيخ

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد، نائب حاكم الشارقة

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	13
مرسوم أميري رقم (36) لسنة 2021م بشأن دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر	14
كلمة رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة	15
كلمة أمين عام المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة	16
كلمة الافتتاح يلقيها حضرة صاحب سمو ولي العهد نائب الحاكم	17
حصاد المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر	18
الزمن المستغرق للمناقشة في الجلسات العامة	19
أعمال المجلس في الجانب التشريعي	22
أولاً: المراسيم بقوانين الصادرة في فترة غياب المجلس	23
ثانياً: مشروعات القوانين	24
أعمال المجلس في الجانب الرقابي	28
أولاً: الموضوعات العامة	22
ثانياً: الأسئلة البرلمانية	47
أعمال اللجان	48
أولاً: الاجتماعات والزيارات	38
ثانياً: الجهات الحكومية التي تمت زياراتها من قبل اللجان	51
مرسوم أميري رقم (38) لسنة 2022 بشأن فض دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشار لإمارة الشارقة	53

مقدمة

يرتكز المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في عمله البرلماني على القواعد والأسس التي أرسى دعائمها صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة (حفظه لله ورعاه)؛ ليمضي بثبات في خطوات نجاحه منذ إنشائه في عام 1999م وحتى أدواره وفصوله التشريعية القادمة -بإذن الله-.

واستناداً على رؤية سموه اعتمد المجلس في إطار مواصلة أعماله لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر على سياسات العمل البرلماني المعتمدة، بما يصب مباشرة في تعزيز أداء الجهات الحكومية، تحقيقا لمبدأ الحكومة في خدمة المواطنين والمقيمين.

ومضت وتيرة العمل وفق منظومة العمل منذ السابع من أكتوبر لعام 2021 أي مع افتتاح دور الانعقاد؛ لتحقيق الصالح العام لإمارة الشارقة والمواطنين كهدف رئيس أمام أعضاء وعضوات المجلس،وليقوموا بدورهم في خدمة الوطن من خلال عضويتهم ويقدموا مزيداً من التميز والتفرد في مستوى الخدمات ومناقشة مصالحه وما ينفعهم ويرفع عنهم ما يرهق كاهلهم.

لذا جاءت أعمال المجلس من خلال الأعضاء واللجان والأمانة العامة للمجلس مواكبة لتطلعات القيادة الرشيدة وأن تحقق من خلال الجلسات العامة وموضوعاتها وتوصياتها ومناقشة مشروعات القوانين والأسئلة البرلمانية وغيرها من الأعمال الرقابية والتشريعية التي نفذت طوال هذا الدور احتياجات إمارة الشارقة والوقوف على جودة الخدمات ودعم التشريعات التي تعين الدوائر الحكومية على إنجاز أعمالها.

ومن خلال هذا التقرير سيتم الإشارة إلى تفصيل وشرح موجز وعرض بالأرقام والاحصائيات لأبرز أعمال المجلس والتي تواصلت على مدى ثمانية شهور،ليخطو المجلس خطوات عملية ملموسة في كافة الأصعدة، فدوره ليس محدوداً لما يدور في أروقة المجلس بل سعى من خلال أدواته البرلمانية في الارتقاء من النجاح إلى التميز بالمناقشات في الجلسات العامة، والتوجه للارتقاء بمستوى الرفاهية والعيش الكريم للمجتمع.

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم دعوة المجلس للانعقاد

مرسوم أميري رقم (36) لسنة 2021م
بشأن
دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة
للانعقاد لدوره العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،
نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،
بعد الاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،
والقانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاتهما،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

المادة (1)

يُدعى المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد في دوره العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر يوم الخميس 30 صفر 1443هـ الموافق 7 أكتوبر 2021م.

المادة (2)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:
الأحد: 19 صفر 1443هـ
الموافق: 26 سبتمبر 2021م

سلطان بن محمد القاسمي
حـاكم إمـارة الشـارقـة

كلمة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

بانقضاء أعمال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر نعبر عن أسمى آيات التقدير وعظيم الامتنان والعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي- عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، على دعم سموه المتواصل للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة بصفته البرلمان المحلي للإمارة الشارقة ورعايته الكريمة لكل أعماله ومتطلباته.

إن دور الانعقاد العادي الثالث شهد حراكاً وطنياً كبيراً عزز من المفهوم والتطبيق الحقيقي للشراكة التكاملية بين المجلس الاستشاري، ودوائر وهيئات حكومة الشارقة وعلى رأسها المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، فهي الشراكة المبنية على التعاون والاحترام والثقة بما يخدم إمارتنا ويحقق تطلعات المواطنين والمقيمين وفق توجيهات القيادة الرشيدة والمتابعة السديدة من قبل سمو الشيخ/سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي- ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.

إننا نعتز بالنجاحات والإنجازات التي حققها المجلس طوال مسيرته منذ تأسيسه وحتى الفصل التشريعي العاشر وما تحقق طوال الدورة الماضية من خلال جلساته العامة، ومناقشة مشروعات القوانين، والأسئلة البرلمانيةالتي قدمت، والزيارات التي قامت بها لجان المجلس وصولا إلى رفع التوصيات لتطوير منظومة العمل في كافة شؤونها بإمارة الشارقة، عكست جميعها حجم ما قدم من عمل متواصل رغم ما اكتنفه من تحديات في ظل تداعيات جائحة كورونا التي بدأت تنقشع لكن الاحترازات لازالت قائمة، ورغم هذا حرص المجلس على مواصلة الأعمال تلو الأعمال وحرص على أن يكون حاضراً ومساهماً في مشهد دفع عجلة التقدم والنماء في كافة المجالات.

حقيقة نثمن دور أعضاء المجلس الاستشاري والأمانة العامة للمجلس كما نثمن دور المجلس التنفيذي والدوائر والهيئات الحكومية المحلية والاتحادية على تعاونهم وبإذن الله سيواصل المجلس عمله في الدورة الرابعة والمقبلة لدعم العلاقة النموذجية بين المجلس والحكومة على أسس من الاحترام المتبادل والإحساس المشترك بالمسؤولية الوطنية والمصلحة العامةالتي تخدم الانسان على أرض الشارقة وتنهض بكافة قطاعاته.

علي ميحد السويدي

رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

كلمة الأمين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

يعد تحقيق مصلحة المواطن وتلبية تطلعاته أحد الركائز الأساسية لمواصلة نهج الشورى الذي أسس قواعده في إمارة الشارقة حضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي- عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، ورسخ آليات عمله من خلال إنشاء سموه للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، وإتاحة نصف مقاعده للانتخاب بين أبناء وبنات إمارة الشارقة، كل في منطقته بهدف الوصول إلى تحقيق الريادة والوصول إلى أعلى المراتب في كثير من المجالات، والتي يعد البرلمان أحد أساس قيامها وتقدمها.

في ظل اختتام أعمال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر بذلت الأمانة العامة للمجلس الجهود المختلفة لدعم تواصل المسيرة البرلمانية في إمارة الشارقة والعمل على تعزيز مكانتها الريادية، وذلك من خلال ما شهده هذا الدور من الإنجازات الكبيرة تجسدت في المناقشات التفاعلية والبناءة لمشاوعات القوانين والموضوعات العامة، وأيضاً من خلال حرص أعضاء المجلس الاستشاري على نقل قضايا المواطنين وطموحاتهم بكل أمانة ومناقشتها بكل شفافية، كذلك تجسدت هذا المكانة الريادية من خلال تجاوب ممثلي الحكومة الكبير مع الأسئلة التي تقدم بها أعضاء المجلس والحرص على حضور الجلسات وتحويل التوصيات إلى خطط عمل ومشاريع سوف تنعكس آثارها الإيجابية بإذن الله على جميع المجالات والقطاعات لتحقيق رؤية قيادتنا الرشيدة.

ولا يسعني في مقدمة هذا التقرير إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة/علي ميحد السويدي - رئيس المجلس الاستشاري، على إدارته ولكافة أعضاء وعضوات المجلس على تفانيهم كما أشكر كافة كوادر الأمانة العامة للمجلس على ما تبذله من جهود مخلصة لدعم صرح المجلس الذي يعبر عن كل إنسان على ارض الشارقة.

أحمد سعيد الجروان

الأمين العام للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

كلمة الافتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،
الحضور الكريم،

يطيب لنا أن نكون معكم اليوم تلبيةً لدعوة الانعقاد الكريمة من لدُن صاحب السمو الشيخ الدكتور/ **سلطان بن محمد القاسمي- عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة**،وهي فرصة أتشرف بها لأبلغكم سلام وتحيات سموه الكريم وتمنياته لكم بدوام الخير والتوفيق والسداد.

لقد عايشنا معكم خلال الفترة السابقة من المتغيرات والتحديات ما زادنا إصراراً وثباتاً وقوة، وبفضل وتوفيق من الله، ثم انطلاقاً من مسؤولية قيادتنا التي شملت مختلف القطاعات بالرعاية والدعم اللامحدود، تمكنّا من تجاوز الصعوبات والتعامل مع التحديات بشكل يدعونا إلى الفخر وبصورةٍ نموذجيةٍ باتت مضرباً للمثل، فبوركت جهود الجميع، وشكراً لكل من ضحى وبذل في سبيل خدمة الوطن وأداء الواجب.

ومن هذا المنطلق نوصيكم وجميع الجهات الحكومية في إمارة الشارقة بالعمل الدؤوب والتعاون المستمر لتحقيق الرؤى والأهداف المرجوة، والمحافظة على المكاسب والإنجازات، بما يرقى لآمال وثقة الوطن والمواطنين والقيادة الرشيدة. ونحن على ثقة بأنكم أهلٌ للمسؤولية، وأن مجلسكم سيكون كما عهدناه عوناً وسنداً لحاكم الإمارة الذي تسكن قلبه محبة الوطن، ويعمل دون كللٍ أو مللٍ ليدوم الخير والرخاء، وينعم الناس بكريم العيش والأمن والأمان.
الإخوة والأخوات،،،

بسم الله وعلى بركة الله ونيابةً عن **صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي- عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة**، يسعدنا أن نعلن عن افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري، متمنين لكم التوفيق والسداد لما فيه خير البلاد والعباد.

(والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

حصاد المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر

أولاً : الجلسات العامة

الموضوعات العامة:

- 6 جهات حكومية
- 98 مقدم طلب
- 30 طالبي كلمة
- 296 مداخلة

- 329 سؤال
- 73 توصية

مشروعات قوانين:

- 3 مشروعات قوانين

أسئلة برلمانية:

- 3 أسئلة برلمانية

الزمن المستغرق للمناقشة في الجلسات العامة:

- الجلسة الأولى 00:35
- الجلسة الثانية 5:40
- الجلسة الثالثة 5:30
- الجلسة الرابعة 2:30
- الجلسة الخامسة 1:40
- الجلسة السادسة 1:40
- الجلسة السابعة 2:45
- الجلسة الثامنة 4:10
- الجلسة التاسعة 6:15
- الجلسة العاشرة 5:10
- الجلسة الحادية عشرة 3:45
- الجلسة الثانية عشرة 4:00

الزمن المستغرق للمناقشة في الجلسات العامة:

إجمالي عدد الساعات 59:45

حصاد المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر

ثانياً : اجتماعات وزيارات اللجان وهيئة مكتب المجلس

أعمال المجلس في الجانب التشريعي

يتمثل الجانب التشريعي للمجلس الاستشاري في عدة جوانب هامة، وذلك وفقاً لقانون إنشائه ولائحته الداخلية وهي:

1. مناقشة مشروعات القوانين المحالة من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.

2. اقتراح عشرة أعضاء -على الأقل– مشروع قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ.

3. الاطلاع على المراسيم بقوانين التي تصدر في فترة غيابه.

أولاً: المراسيم بقوانين الصادرة في فترة غياب المجلس

أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي –عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة (حفظه الله ورعاه)، عدد (2) مرسوم بقانون في فترة غياب المجلس، حيث بُلغ المجلس بها خلال الجلسة الافتتاحية الأولى والتي عقدت بتاريخ 7 أكتوبر 2021م، وهي:

1.مرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل القانون رقم (4) لسنة 2015م بشأن تنظيم دائرة الحكومة الإلكترونية لإمارة الشارقة.

2. مرسوم بقانون رقم (2) لسنة2021م بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2019م بشأن تنظيم هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون.

ثانياً: مشروعات القوانين

ناقش المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر (3) مشروعات قوانين مُحالة من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، حيث عدل المجلس على (2) قوانين منها ووافق على (1) دون إدخال تعديلات، وقد بلغ إجمالي الاجتماعات التي عقدتها اللجان المختصة لمناقشة مشروعات القوانين (5) اجتماعات، وتتمثل هذه المشروعات في التالي:

1. مشروع قانون بشأن تنظيم أكاديمية الشارقة للتعليم.

2. مشروع قانون بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2022م.

3. مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم هيئة تطوير معايير العمل في إمارة الشارقة

1. مشروع قانون بشأن تنظيم أكاديمية الشارقة للتعليم

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2021/11/17
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال.
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الرابعة 2021/11/25
- اللجان المختصة: لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام+ لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: الدائرة القانونية لحكومة الشارقة + هيئة الشارقة للتعليم الخاص

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن تنظيم أكاديمية الشارقة للتعليم

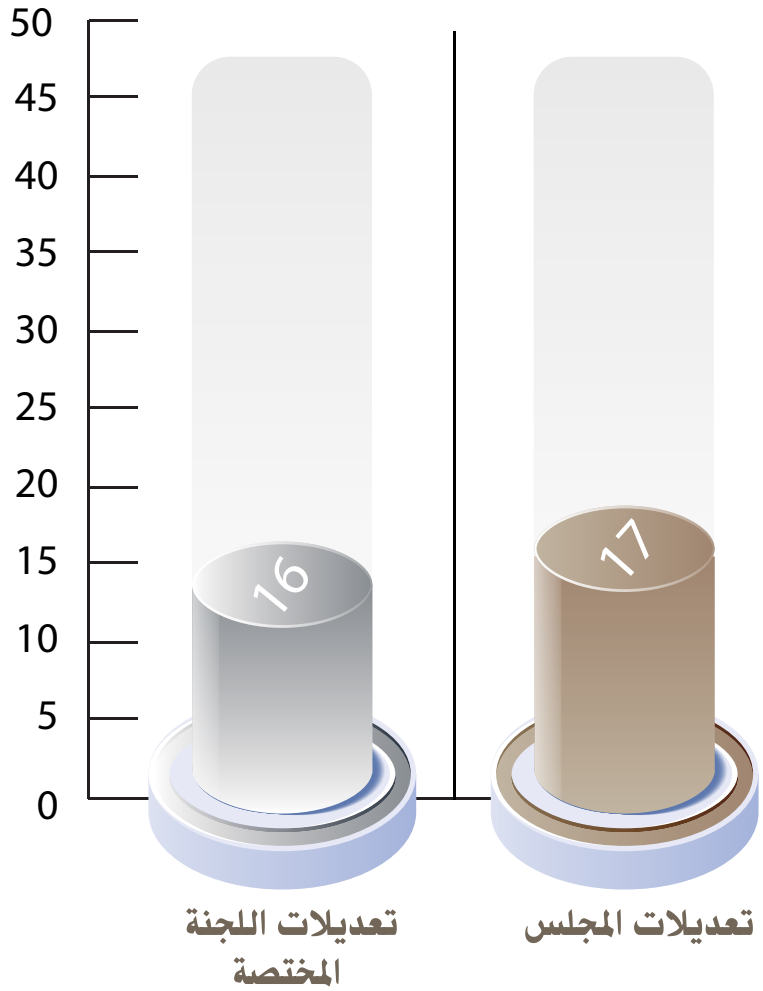

2. مشروع قانون بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2022م

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2021/12/14
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال (جلسة سرية)
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة السادسة 2021/12/27
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة المالية المركزية

ناقش المجلس مشروع الموازنة العامة لحكومة الشارقة عن السنة المالية 2022م، وتمت المصادقة على مشروع الموازنة مع رفع عدة توصيات بشأنها.

3. مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم هيئة تطوير معايير العمل في إمارة الشارقة

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2022/3/31م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة عادية
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الرابعة عشرة 2022/4/14
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية + لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: الدائرة القانونية لحكومة الشارقة + هيئة تطوير معايير العمل

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم هيئة تطوير معايير العمل في إمارة الشارقة

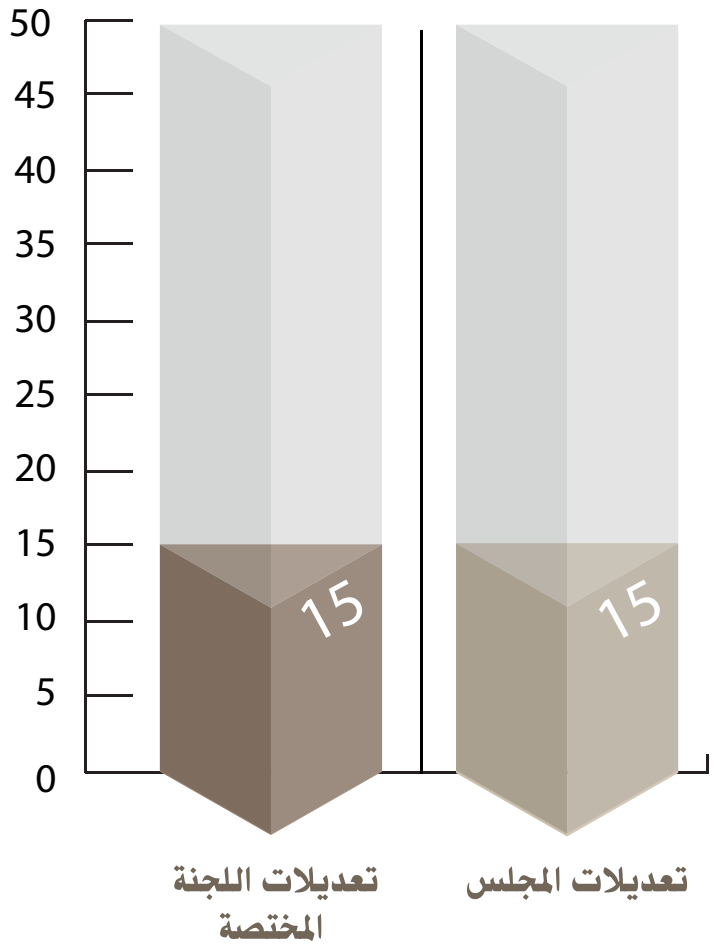

أعمال المجلس في الجانب الرقابي

يمارس المجلس الاستشاري دوره الرقابي من خلال الأدوات البرلمانية المنصوص عليها في قانون إنشائه ولائحته الداخلية وهي

1. **مناقشة الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإمارة.**
2. **طرح الأسئلة البرلمانية على رؤساء الجهات الحكومية.**

أولا: الموضوعات العامة

ناقش المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر، في الجانب الرقابي (6) موضوعات عامة وعدد (73) توصية، و(3) أسئلة برلمانية، وتتمثل الجهات الحكومية التي تم مناقشتها فيما يلي:

1. دائرة الموارد البشرية:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الثانية 2021/10/28
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف وشؤون الأمن والمرافق العامة
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة الثالثة 2021/11/11

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة دائرة الموارد البشرية:

التوصية الأولى:

بالرغم من الجهود المبذولة تجاه ملف التوظيف لاستيعاب الباحثين عن عمل ويفوق عددهم سبعة عشر ألف باحث، الأمر الذي يتطلب نهجاً وفكراً معاصراً في إدارة هذا التحدي برؤى واستراتيجيات حديثة للحفاظ على توازن المجتمع والحياة الكريمة لأفراده.

وعليه يوصي المجلس بضرورة استحداث سياسات وتشريعات وآليات عمل مناسبة تساهم في تقديم الحلول وتعمل على التقليل من حدة التحديات التي تواجهها الدائرة في ملف الباحثين عن عمل بما يلي:

1. تطبيق نظام العمل الجزئي بحيث يتم تقسيم مهام الوظيفة الواحدة على باحثين وُيقدم الراتب مناصفة بناءً على (4-5 ساعات عمل) كخيار مؤقت للباحث عن عمل، وربطه مع صندوق الضمان الاجتماعي.

2. وضع نظام متكامل للعمل عن بعد والتشجيع عليهضمن ضوابط محددة من أجل احتواء الباحثين عن عمل.

3. استحداث إدارةالبحوث والدراسات بالدائرة لدعم اتخاذ القراراتوتمكين الدائرة من ممارسة اختصاصاتها وتقديم الحلول الاستراتيجية خاصة في ملف التوطين والعمل على الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية المتبعة والمناهج العلمية.

التوصية الثانية:

بالرغم من توجيه صاحب السمو حاكم الشارقة بإحلال 30% من الوظائف التي يشغلها غير المواطنين في العام الماضي إلا أنه لم يتم تنفيذ ذلك حسب النسبة المحددة وتم الإكتفاء بأقل من ذلك، ولم يتم شمول كافة الوظائف الإدارية والفنية .

وعليه يوصي المجلس بأهمية تنفيذ توجيهات صاحب السمو حاكم الشارقة واستحداث دليل إجرائي يتضمن كافة الإجراءات ذات الصلة بالإحلال وضمان تنفيذ هذا التوجيه الكريم وفق ما يلي:

1. الإسراع في رفع نسب التوطين في الوظائف الإشرافية والإدارية.

2. عدم تعيين غير المواطنين في كافة الوظائف وخاصة الإشرافية والإدارية.

3. وضع خطط التوطين للوظائف التخصصية والمهنية والفنية بما لا تتجاوز الثلاث سنوات.

التوصية الثالثة:

قيام الدائرة بالنظر في ملفات الباحثين عن عمل ممن أكملوا عشر سنوات فأكثر، واتخاذ القرارات المناسبة للعمل على إلحاقهم بالوظائف، ومنح الأولويةللتعيين لمن يقع على عاتقهم مسؤوليات تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمع الإمارة.

التوصية الرابعة:

لما كان التدوير الوظيفي مطلب أساسي من مطالب الدوائر الحكومية لمنح الصلاحية بتدوير الوظائف، وعليه يوصي المجلس:

- بتطبيق منهج تدوير الوظائف والمناصب القيادية بين الجهات الحكومية لما له من أثر هام في ضمان عمليات التحسين والتطوير المستمرين لمنهجيات وأساليب العمل، وأهمية ذلك في إيجاد حلول ناجحة للتحديات التي تواجهها الدوائر في رفع مستوى الإنتاجية.

التوصية الخامسة:

يوصي المجلس بضرورة استحداث وتفعيل آليات للحوكمة المؤسسية في جميع عمليات الجهات الحكومية بما فيها عمليات دائرة الموارد البشرية

التوصية السادسة:

تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو حاكم الشارقة في عام 2015م بمساواة موظفي جمعية الشارقة الخيرية بموظفي حكومة الشارقة في الحقوق والواجبات والامتيازات المقررة في قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية.

يوصي المجلس بأهمية النظر في ضم مدة الخدمة السابقة لموظفي الجمعية ومن في حكمهم من مختلف الجهات؛تحقيقاً لاستقرار هذه الفئة من الموظفين وأسرهم، وتزويدهم بنظام الخدمة الذاتية للموارد البشرية لمتابعة أدائهموتطورهم الوظيفي، وكذلك شمول من تم منحهم جواز وجنسية الدولة مؤخراً ضمن مكرمة سموه.

التوصية السابعة:

تحقيقاً لمشروع سلطان للتوطين لابد من وضع استراتيجية تواكب حجم سوق العمل في الإمارة بهدف توطين الوظائف في القطاع الخاص وشبه الحكومي، وعليه يوصي المجلس بما يلي:

1. التنسيق مع الجهات المعنية بتقديم مزايا تشجيعية بمنح أولوية التعاقد للمناقصات الحكومية للشركات الداعمة للتوطين والتي تصل نسبة التوطين بها إلى 10% وفق دليل إجرائي يتضمن المعايير والآليات اللازمة للتنفيذ.
2. التنسيق الوثيق مع الحكومة الاتحادية في إيجاد حلول ومبادرات مثل "نافس" والتي أطلقتها لتوفير فرص وظيفية للباحثين عن عمل.

التوصية الثامنة:

بالرغم من توافر المنصة الإلكترونية الحالية للباحثين عن عمل في دائرة الموارد البشرية، إلا أنه من الضرورة مواكبة التوجهات العالمية نحو الرقمنة لما في ذلك من فرص واعدة للتطوير.

وعليه يوصي المجلس بتطوير المنصة الإلكترونية للباحثين عن عمل بحيث تكون رقمية وفق أفضل الممارسات العالمية تمكن الباحثين عن عمل، وجهات التوظيف من الوصول بسهولةللمنصة، وتحقيق التكامل الفعال مع الجهات الحكومية والخاصة وتوفير الإحصاءات والمؤشرات عن التوطين وسوق العمل.

التوصية التاسعة:

مع أهمية وجود فرص واعدة للشباب المواطن في كادر الأئمة والمؤذنين في الإمارة، إلا أنه لوحظ عزوف الشباب المواطنين عن هذه المهن، وعليه يوصي المجلس:

- بمساواة كادر الإمام والمؤذن المواطن الجامعي بكادر حكومة الشارقة من حيث الامتيازات والرواتب والتي ستكون أحد المهن التي سيقبل عليها الشباب.

التوصية العاشرة:

نظراً للتوجهات العالمية وانعكاساتها في استدامة أنظمة العمل الحديثة وما يستدعي ذلك من مواكبة الجهات الحكومية من تطوير وتحسين وتعزيز رأس المال البشري تحقيقاً للأهداف المرجوة، وعليه يوصي المجلس بما يلي:

1. أهمية العمل الوثيق مع مختلف الشركاء الاستراتيجيين لتمكين مؤسساتناعلى تطوير الهياكل التنظيمية بدوائر وهيئات حكومة الشارقة وموائمة ذلك بالتخصصات الحديثة وأثر ذلك على تطوير منظومات العمل والتخصصات الحيوية.

2. دراسة تحديد نسبة سنوية من الوظائف في الجهات الحكومية لأصحاب التقادير العالية من خريجي الجامعات حفاظاً على تلك المواهب من المتفوقين ولما يمتلكونه من كفاءات.

التوصية الحادية عشرة:

تعديل التشريعات واللوائح المحلية بشأن تقييم الموظفين الملتحقين بالخدمة الوطنية والذي يحرمهم من الترقية، وموائمتها مع البند رقم (1) و (2) من المادة رقم (28) في قانون الخدمة الوطنية الاتحادي.

2. هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الخامسة 2021/12/9
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة السادسة 2022/1/6

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة:

التوصية الأولى:

وضع استراتيجية شاملة للهيئة تدعم نمو الأعمال واستقطابها لتواكب الاستعدادات الجارية للخمسين عاماً القادمة، ودراسة الهيكل التنظيمي للهيئة لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها لتحقيق رؤيتها وأهدافها المنشودة، وتعمل على تعزيز جاذبيتها ورفع تنافسيتها.

التوصية الثانية:

تطوير موانئ الإمارة لتعزيز جاذبيتها وتنويع نطاق خدماتها في قطاعي الاستثمار والسياحة، بهدف زيادة مصادر الدخل، والاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للإمارة.

التوصية الثالثة:

نظراً لأهمية الهيئة وحجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، فإنه من الضروري استشراف المستقبل بشأن أعمالها وخصوصاً المنطقة الحرة بمطار الشارقة ومدى تلبية بنيتها التحتية (مساحة الأراضي المتوفرة) لخططها المستقبلية، والعمل على زيادة الحصة السوقية لخدمات قطاعي الشحن والموانئ المدعمة بالاستثمارات الدولية وتقديم التسهيلات الجمركية المنافسة التي تجعل من إمارة الشارقة بوابة تجارية رائدة للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

التوصية الرابعة:

الإسراع في إنشاء وإنجاز المنفذ البري بين إمارة الشارقة وسلطنة عمان الشقيقة في منطقة المدام كواجهة متميزة للإمارة والدولة، وتسهيل إجراءات منفذ دبا الحصن البري وتسريع الإجراءات في منفذ الميناء البحري، نظراً لأهمية هذه المنافذ الحدودية ودورها في تعزيز التواصل الاجتماعي فضلاً عن رفع معدلات التبادل التجاري.

التوصية الخامسة:

أهمية دراسة أثر قانون الشركات الجديد على تنافسية المناطق الحرة، ودراسة الحاجة إلى وضع الحزم التحفيزية المشجعة للاستثمار واستدامته وضرورة تطوير نماذج عمل مبتكرة ومناسبة للاقتصاد المستقبلي.

التوصية السادسة:

الإسراع في التحول الرقمي المتكامل وتوظيف التقنيات الحديثة في أنظمة وإجراءات الهيئة، وضمان تكاملها بين الأجهزة المحلية والاتحادية.

التوصية السابعة:

العمل مع جهات الاختصاص بدراسة تخفيض رسوم الطاقة المتحصلة من هيئة كهرباء ومياه وغاز الشارقة ضمن التسهيلات المقدمة تماشيا مع النهج القائم على تعزيز المناخ الاستثماري لنمو وتوسع الأعمال والشركات.

التوصية الثامنة:

إتاحة الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة الجديدة ومنها الحمرية للمواطنين من رواد الأعمال، لتعزيز تواجدهم في القطاعات الاستثمارية ولاسيما الصناعية، لما لها من عائد استثماري ومستدام لمصلحة الإمارة والمواطن.

3 .دائرة الإسكان:

تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الثامنة 2022/1/20

اللجان المختصة: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف وشؤون الأمن والمرافق العامة

تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة التاسعة 2022/2/3

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة دائرة الاسكان:

التّوصية الأولى:

العمل على التوسع في إنشاء المجمعات السكنية المتكاملة في المناطق ذات الخدمات والبنى التحتية والمرافق العامة، لما لها من نجاح كبير وتحفيز المجتمع على اختيارها كبديل عصري.

التّوصية الثّانية:

نظراً لما تلمّسه المجلس من مطالبات مجتمعيّة للعاملين في بعض الجهات التّابعة للإمارة، المستقلّة إدارياً ومالياً، مثل المناطق الحرّة وغرفة تجارة وصناعة الشّارقة وغيرها من غير المشمولين بالدّعم السكني، يوصي المجلس بالنّظر في هذه الحالات ومدى إمكانيّة شمولهم أُسوةً بعموم موظّفي حكومة الشّارقة، وتعزيزًا للرّفاه الاجتماعيّ والعيش الكريم للجميع.

التّوصية الثّانية:

تبني الدائرة لملف المساكن المتهالكة في أنحاء الإمارة والبالغ عددها ثلاثة آلاف مسكن تقريباً، والتي تم رصدها بالتنسيق مع مختلف الجهات الاسكانية والنظر في منهجية إحلالها وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة.

التّوصية الرّابعة:

العمل على استكمال مشروع التّحوّل الرّقميّ لكافّة الخدمات المقدّمة من الدّائرة،وأهميّة تكاملها مع مختلف الجهات الحكوميّة ذات الصّلة بما يلبّي طموحات المتعاملين واحتياجاتهم.

التّوصية الخامسة:

تطوير استراتيجية اسكانية مستقبلية بالتّنسيق مع دائرة الإحصاء والجهات ذات الصّلة لعمل (دراسات اكتواريّة) للتعرّف على النّموّ السّكانيّ والاحتياجات السّكنيّة المستقبليّة، والعمل على إيجاد حلول إسكانيّة مستدامة بما يتوافق مع أفضل الممارسات المتّبعة في هذا المجال.

التّوصية السّادسة:

تحديد الاحتياجات السّكنيّة لأهالي دبا الحصن، وتعجيل مقترح إنشاء البنايات السّكنيّة للمستفيدين؛ وذلك لارتباطها باستقرار المواطنين وأسرهم

التّوصية السّابعة:

شمول أهالي المنطقة الوسطى ودبا الحصن ضمن التّوجيهات السّامية ومكرمة صاحب السّموّ حاكم الشّارقة الصّادرة في عام 2016 الخاصّة بالتّكفّل برسوم توصيل خدمات الكهرباء والماء للمستفيدين من الدّعم السّكنيّ ضمن مبادرات رئيس الدّولة وبرنامج زايد للإسكان سواء أكان قرضًا أو منحةً، أسوةً بما تقوم به دائرة الإسكان لصالح مساكن المواطنين المستفيدين من الدّعم السّكني في حكومة الشّارقة.

التّوصية الثّامنة:

مراجعة اتفاقية التمويل السكني مع مصرف الامارات الإسلامي، وفتح مجال لعدد من المصارف للمشاركة في تمويل المشاريع الاسكانية الحكومية.

التّوصية التّاسعة:

إمكانية النظر في قوائم المتقاعدين من مواطني الإمارة والذين تحصلوا على القرض السكني من برنامج زايد للإسكان ومناقشتها مع جهات الاختصاص للتخفيف عنهم نظراً لظروفهم المعيشية ورواتبهم المتدنية.

التّوصية العاشرة:

معاملة الزوجة المواطنة الثانية معاملة الأولى في أحقيتها للإسكان الحكومي وفق الضوابط والاشتراطات التي تضمن حصول الزوجة الثانية على المسكن بما يحقق لها الاستقرار الأسري لها ولأولادها.

التّوصية الحادية عشرة:

أهمية تضمين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مواطني الإمارة من غير العاملين في حكومة الشارقة للمنحة السكنية تحقيقاً لاستدامة أعمالهم ودعماً لتنافسية هذا التوجه.

التّوصية الثّانية عشرة:

إنشاء محفظة استثمارية عقارية (صندوق استثماري) تتولى دائرة المالية المركزية طرحها واستثمارها وتساهم فيها الحكومة والقطاع الخاص والبنوك الوطنية والمستثمرين والشركات العقارية، عن طريق سندات لضمان توفير الدعم السكني للأجيال القادمة، واستيعاب الازدياد المتوقع في الطلبات.

التوصية الثالثة عشرة:

العمل على تقديم حلول تمويلية مرنة تصل فترة السداد فيها إلى 25 سنة بهدف تخفيف العبء المالي على المستفيدين.

التوصية الرابعة عشرة:

أهمية انضمام دائرة الاسكان لعضوية مجلس التخطيط العمراني في إمارة الشارقة لما لها من أدوار هامة في تعزيز منظومة العمل المشترك.

4. مجلس الشارقة الرياضي:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة العاشرة 2022/2/17
- اللجان المختصة: لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة الحادية عشرة 2022/3/3

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة مجلس الشارقة الرياضي:

التّوصية الأولى:

الاستفادة من أفضل المُمارسات العالمية المتبعة في تطوير الموارد الذاتية للأندية الرياضية واستثمارها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لرفع إسهام القطاع الرياضي في الناتج المحلي للإمارة.

التّوصية الثانية:

أهميّة إعداد نظام للحوكمة وَفقاً لاختصاصات مجلس الشارقة الرياضي الواردة في قانون تنظيمه لتمكينه من ممارسة دوره في الرقابة على الأداء الإداري والمالي والفني للأندية الرياضية بالإمارة.

التّوصية الثالثة:

إنشاء أندية متخصصة في رياضة المغامرات والرياضات الإلكترونية علماً بأن هذه الرياضات آخذه في النمو والتوسع محلياً؛ لتكون إمارة الشارقة رائدة على مستوى المنطقة وتعزيزاًلمكانتها الرياضية عالمياً.

التّوصية الرّابعة:

إنشاء مركز متخصصفي الطب الرياضي على مستوى الإمارة يقدم كافة الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية للاعبي الأندية الرياضية وفقاً لأفضل الممارسات الدّولية.

التّوصية الخامسة:

العمل مع جهات الاختصاص لتوطين الوظائف الإدارية والفنية في الأندية الرياضية، وضمهم تحت قانون الموارد البشرية في الإمارة، والعمل على مساواتهم بالموظّف الحكومي في الحقوق والواجبات من تأمين صحي وضمان اجتماعي وامتيازات أخرى.

التّوصية السّادسة:

التّنسيق مع هيئة الشارقة الصحية لدراسة موضوع شمول التأمين الصحي للاعبي كافة المراحل والألعاب الرياضية بأندية الإمارة لما في ذلك من دعم لمنظومة الرياضة وتحقيق الاستقرار.

التّوصية السّابعة:

العمل على صياغة الأنظمة واللوائح الداخلية في نادي الشارقة لسباقات الهجن أسوة بأندية سباقات الهجن الأخرى في الدولة، بما يحقق ريادة الخدمات وزيادة الموارد المالية وتفعيل ميادين الهجن الأخرى في مناطق الإمارة.

التّوصية الثامنة:

العمل مع جهات الاختصاص لتشكيل لجنة عليا لجودة الحياة في الإمارة بهدف إعداد خطط تحسين جودة الحياة عبر رفع نسبة ممارسة الرياضة بين سكان الإمارة بوضع مؤشرات إحصائية أسوة بأفضل الممارسات العالمية لمواجهة الأمراض المتعلّقة بنمط الحركة كالسكر والبدانة وتشجيع السكان للمشاركة في الأنشطة الرياضية.

التّوصية التاسعة:

إصدار تشريع يمنع الازدواجية بين عضوية مجلس الشارقة الرياضي وعضوية مجالس إدارات الأندية أو أيّ صفة أخرى تربطهم بالأندية سواء كانوا إداريين أو موظفين أو مستثمرين، تجنباً لتضارب المصالح وتحقيقاً للمصلحة العامة.

التّوصية العاشرة:

تعزيز الدور السياحي من خلال الأنشطة والمسابقات الرياضية وتوفير بيئة جاذبة للرياضيين بالتنسيق مع الجهات المختصة بالسياحة على المستوى العالمي وهيئة الانماء التجاري والسياحي وكذلك هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون.

التّوصية الحادية عشرة:

قيام مجلس الشارقة الرياضي بالتعاون مع جهات الاختصاص بإصدار دليل للمواصفات والمعايير الأولمبية الواجب توافرها في المنشآت والمرافق الرياضية؛ لتكون مرجعاً للجهات المختصة وأهمية تحديثه بشكل دوري.

التّوصية الثانية عشرة:

تنظيم بطولات القدرة لسباقات الخيول لوجود فئة من ممارسي هذه الرياضة تحت مظلة نادي الشارقة للفروسية.

التّوصية الثالثة عشرة:

العمل على توفير المرافق الخدمية والصحية البيطرية للرياضات التخصصية في الإمارة.

التّوصية الرابعة عشرة:

أهمية تعيين أمين عام لمجلس الشارقة الرياضي.

5. دائرة التخطيط والمساحة:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الثانية عشرة 2022/3/17
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف وشؤون الأمن والمرافق العامة
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة الثالثة عشرة 2022/3/31

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة دائرة التخطيط والمساحة:

التوصية الأولى:

التنسيق مع دائرة المالية المركزية لصرف التعويضات المادية لأصحاب المشاريع المتأثرة بأعمال التطوير في الإمارة، ومراعاة سرعة التعويض غير المادي كالأراضي وغيرها بما يحقق رؤية الدائرة في تقديم التعويض العادل للمواطنين.

التوصية الثانية:

تطوير الخدمات المقدمة عبر موقع الدائرة الإلكتروني والتعاون مع الشارقة الرقمية لربط هذه الخدمات الإلكترونية مع الدوائر الأخرى ذات الصلة، لتقديم أفضل الخدمات للجمهور واستحداث خدمة إلكترونية

تتيح للمواطنين تبادل الأراضي السكنية الممنوحة لهم، وفقاً لسياسات الدائرة واشتراطاتها وأولويات واحتياجات الأسر

التوصية الثالثة:

تبسيط ودمج إجراءات تراخيص البناء والتشييد للمشاريع الاستثمارية، وفق أفضل الممارسات المتبعة بما يعزز التنافسية للإمارة وجاذبيتها.

التوصية الرابعة:

مراعاة طلبات أهالي المنطقتين الوسطى والشرقية بتخصيص الأرض السكنية في مدينة الشارقة والعمل على استثنائهم من شرط صلة القرابة من الدرجة الأولى، تيسيراً لظروف عملهم في الإمارات الأخرى.

التوصية الخامسة:

العمل على تقليل مساحة الارتدادات الحالية للأراضي السكنية والتجارية وتعديل بعض اشتراطات البناء الفنية؛ لتمكين مستفيديها من استغلال تلك المساحات في كافة أنحاء الإمارة لاسيما في المنطقة الشرقية.

التوصية السادسة:

أهمية التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتسريع وتيرة استصلاح الأراضي الاستثمارية الممنوحة للمواطنين وتجهيز البنى التحتية؛ لتمكين المواطنين المستثمرين من الاستفادة منها ووضع الحلول المناسبة بكافة أنحاء الامارة وعلى وجه الخصوص صناعية كلباء الجديدة وعرقوب الصناعية في منطقة الحمرية.

التوصية السابعة:

العمل على استقطاب أفضل الشبكات والتقنيات في مجال التخطيط الحضري وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في مدن الدول المتقدمة، وتشجيع الشباب المواطنين للانخراط في الأنظمة الجديدة المتعلقة بإدارة المساحة.

التوصية الثامنة:

العمل على منح تصاريح للأسر المتنامية من أصحاب المساحات السكنية الصغيرة لتركيب مظلات لمركباتهم خارج سور المنزل، وفق ضوابط ومعايير تراعي المظهر العام.

التوصية التاسعة:

التنسيق مع الجهات الاتحادية لتحديد موقع المراكز الصحية والمدارس الحكومية في الضواحي الجديدة والمناطق ذات الكثافة السكانية المتزايدة مثل منطقة الرحمانية ومنطقة الخروس.

التوصية العاشرة:

السماح بفرز الأراضي والفلل السكنية في منطقة حوشي والمبنية على مساحة 10 آلاف قدم، مما يعود بالنفع على المستثمر والإمارة.

6. القيادة العامة لشرطة الشارقة:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الخامسة عشرة 2022/5/12
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف وشؤون الأمن والمرافق العامة
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة السادسة عشرة 2022/5/26

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة القيادة العامة لشرطة الشارقة:

التوصية الأولى:

تعزيز الموازنة المالية لاستكمال شبكة الكاميرات بمشروع " منظومة الشارقة إمارة آمنة" في كافة المدن والمناطق والتي بلغت نسبتها 40% والعمل على تفعيل غرف العمليات في كافة المناطق؛لممارسة الأدوار الوقائية لتحقيق الهدف المنشود من المشروع.

التوصية الثانية:

الأخذ في عين الاعتبار عند صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2021م بشأن الموارد البشرية للعسكريين في الهيئات النظامية في إمارة الشارقة، إجازة مرافقة مريض خارج الدولة بأن لا يتطلب حضور المرافق إلى مقر عمله عند انتهاء فترة المرافقة لتسجيل حضوره وتجديد مدة مرافقة المريض، وإنما يمكن الاستعانة بوسائل أخرى مناسبة كالاتصال عن بعد لتجديد فترة المرافق.

التوصية الثانية:

الإسراع في إنشاء مبنى مركز التأهيل لعلاج مدمني المخدرات لما له من أهمية بالغة في دعم الجهود الوطنية والبرامج العلاجية والتأهيلية المتكاملة لهذه الفئة.

التوصية الرابعة:

التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لرفع مستوى السلامة المرورية لسائقي دراجات توصيل الطلبات، وتوعيتهم حول مخاطر السرعة الزائدة، وتكثيف الضبطية المرورية، والالتزام بقوانين وأنظمة السير والمرور.

التوصية الخامسة:

إنشاء سكنات في عدة مواقع تابعة للقيادة العامة لشرطة الشارقة لتمكين العاملين من ضباط وصف ضباط وأفراد من أداء مهامهم والقيام بأدوارهم على مدار الساعة وخاصة في حالات الطوارئ والأزمات، والذي سيعزز من الاستقرار والأداء الوظيفي في هذا القطاع الحيوي.

التوصية الأولى:

التنسيق مع هيئة الطرق والمواصلات لتزويد طرق الإمارة باللوحات الذكية وتفعيل خدمة الرسائل النصية لتوفير المعلومات المرورية الفورية عن حالة شبكة الطرق ومواقع الازدحام والحوادث لمرتادي الطرق وتعزيز كفاءة الحركة المرورية.

التوصية السابعة:

الشراكة مع الجهات المحلية لتنظيم معرض ومؤتمر سنوي يسلط فيه الضوء على أفضل الممارسات المتبعة في المجال الشرطي والتوجهات العالمية الحديثة، بما يخدم الارتقاء بالمجتمعات وحفظ أمنها.

التوصية الثامنة:

العمل مع الجهات ذات الاختصاص لتكثيف حملات التوعية والرقابة على العمالة الهاربة والمتسولين والباعة المتجولين وخاصة مراكز التدليك والتي تنشر إعلانات خادشة للحياء واتخاذ العقوبات الرادعة للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع.

التوصية التاسعة:

العمل مع الجهات المعنية للمشاركة في تبني مبادرة مجتمعية لتوظيف أصحاب السوابق أو المحكومين من المواطنين في قضايا ذات تصنيف جنائي، تعنى بتوفير فرص وظيفية تتناسب مع مهاراتهم وخبراتهم، وضرورة تمكينهم من استخراج شهادة " إثبات الحالة الجنائية " وتطوير آلية مناسبة تعمل على مراجعة ملفات أصحاب السوابق مما يعزز من دمج هذه الفئة في المجتمع ومنحهم فرصة بدء حياة سوية جديدة.

التوصية العاشرة:

إعداد دراسة اجتماعية مع الجهات ذات الاختصاص عن الموظفين الذين حصلوا على جنسية الدولة بعد صدور قرار إنهاء خدماتهم من شرطة الشارقة بسبب كبر سنهم، علماً بأنهم أمضوا في الخدمة سنوات طويلة تراوحت ما بين 20 الى 30 سنة، ورفع هذه الدراسة إلى مقام صاحب السمو الحاكم (حفظه الله ورعاه) للنظر في أمرهم والحصول على توجيهات سموه حول إمكانية إحالتهم إلى التقاعد.

التوصية الحادية العاشرة:

استحداث نقاط أمنية مؤقتة ودائمة للشرطة على شبكة الطرق السريعة التي تربط مدينة الشارقة بالمنطقتين الوسطى والشرقية لتعزيز أداء مهامها المرورية والأمنية وتكثيف تسيير الدوريات الشرطية على بعض المناطق الحيوية مثل النهدة، والآخذة بالتوسع مثل الخروس والثميد لدعم شعور المجتمع بالأمان.

التوصية الثانية عشرة:

أهمية تطوير الأنظمة الذكية في مركبات دوريات الشرطة لتحديد مواقع وأماكن الاتصال في الحالات الطارئة عند تلقي البلاغات مما يسهم في تحقيق نسب عالية من زمن الاستجابة.

التوصية الثالثة عشرة:

استحداث خدمات الإسعاف المحلي في الامارة وفق أفضل الممارسات العالمية من خلال توظيف الخبرات الميدانية والتكنولوجيا الحديثة، لتقديم خدمات اسعاف منظمة لأفراد المجتمع لتعزيز الرعاية وسرعة الاستجابة لكافة الحالات الحرجة والرعاية ما قبل المستشفى.

التوصية الرابعة عشرة:

تعزيز الموازنة المالية المناسبة بهدف تسريع عملية الإحلال وقبول دفعات جديدة لتعيينات المواطنين والعمل على زيادة نسبة التوطين.

التوصية الخامسة عشرة:

دعم إدارة المهام الخاصة من خلال توفير مبنى ومقر يضاهي مباني الإدارات المماثلة لها على مستوى العالم، ودعمها بالعناصر ذات الكفاءة العالية والبنية الجسمانية للقيام بالأدوار المناط بها، للتعامل مع الاحداث والتحديات في الإمارة ودعم إدارات الشرطة في القيادة العامة لشرطة الشارقة.

التوصية السادسة عشرة:

وضع خطة لتأمين حقل الصجعة البترولي وخطوط الغازلما لها من أهمية في دعم اقتصاد الإمارة، ووضع سيناريو للتدريب المستمر للتعامل مع الأحداث والتحديات التي تواجه هذا القطاع مستقبلاً.

ثانياً: الأسئلة البرلمانية

وجه أعضاء المجلس خلال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي العاشر عدد (3) أسئلة برلمانية وهي على النحو التالي:

1. سؤال موجه إلى سعادة / عبيد سعيد الطنيجي -مدير عام بلدية مدينة الشارقة – من سعادة / محمد علي الحمادي –عضو المجلس - حول الجهود المبذولة بشأن احتواء ظاهرة تجمعات المياه خلال موسم الأمطار في مدينة الشارقة؟

2. سؤال موجه إلى سعادة / هناء سيف السويدي -رئيس هيئة البيئة والمحميات الطبيعية – من سعادة / جاسم جمعة المازمي – عضو المجلس - حول الجهود المبذولة للحفاظ على جودة المياه وتقليل الانبعاثات الضارة من المنشآت الصناعية؟

3. سؤال موجه إلى سعادة / عبيد سعيد الطنيجي -مدير عام بلدية مدينة الشارقة - من سعادة / سهيل سالم الكعبي – عضو المجلس - حول عدم استكمال مبنى معهد الشارقة للسياقة في كل من مدينتي الشارقة والذيد؟

أعمال لجان المجلس

أولا: الاجتماعات والزيارات

هيئة مكتب المجلس

عدد الاجتماعات : 3 ◆ عدد الزيارات : 1

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

عدد الاجتماعات : 15 ◆ عدد الزيارات : -

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

عدد الاجتماعات : 4 ◆ عدد الزيارات : 2

أعمال لجان المجلس

عدد الاجتماعات : 6 ◆ عدد الزيارات : 10

عدد الاجتماعات : 2 ◆ عدد الزيارات : 11

عدد الاجتماعات : 8 ◆ عدد الزيارات : 9

لجنة شؤون الأسرة

عدد الاجتماعات : 4 ◆ عدد الزيارات : 4

لجنة إعداد مشروع التوصيات

عدد الاجتماعات : 6 ◆ عدد الزيارات : -

الإجمالي

40 اجتماع

36 زيارة

ثانياً الجهات الحكومية التي تمت زيارتها من قبل اللجان

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم فض دور الانعقاد

مرسوم أميري رقم (38) لسنة 2022م

بشأن

فض دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاتهما،

والمرسوم الأميري رقم (36) لسنة 2021م بشأن دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر،

وبناءً على ما عرضه رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،

رسمنا بما هو آتٍ:-

رسمنا بما هو آتٍ:

المادة (1)

يُفض دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة بعد الانتهاء من نظر جدول أعمال جلسة يوم الخميس 16 ذو القعدة 1443هـ الموافق 16 يونيو 2022م.

المادة (2)

على رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة تنفيذ هذا المرسوم، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الخميس: 02 ذو القعدة 1443هـ

الموافق: 02يونيو 2022م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

www.ccsharjah.gov.ae

@ccsharjah

4414 - الشارقة / Shj

info@ccshj.gov.ae

06 5013333

06 5665777